المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/04/2013

# الصبار: انتهاكات حقوق الإنسان في الجنوب لا تختلف عنها في شمال المغرب

الرباط
المهدي السجاري

انتقد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الأصوات التي تعتبر أن الأوضاع الحقوقية في المناطق الجنوبية للمغرب مختلفة عن تلك الموجودة في شماله، حيث سجل أن ما يمكن أن يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان لا يختلف في حدته في مدن الجنوب أو الشمال.

واعتبر الصبار، في لقاء لجنة العدل والتشريع صباح أمس بمقر مجلس النواب في الرباط، أن هناك خلطا لدى المساندين لرقابة حقوق الإنسان من طرف الهيئة الدولية، حيث أكد أن هؤلاء يخلطون بين «المينورسو» كآلية أممية لحفظ السلام ومراقبة النزاعات وبين الآليات المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال بسطه عددا من الملاحظات المرتبطة بما يرد في بعض التقارير الدولية حول وضعية حقوق الإنسان في الصحراء، أن أغلب التقارير تتحدث إما عن ادعاءات بالمس بالسلامة الجسدية أو المس بالحق في الحياة أو الاعتقال غير النظامي أو استعمال القوة ضد المظاهرات السلمية وتأسيس الجمعيات وحرية التعبير.

ورد الصبار على ما ورد في تقرير مركز «روبرت كندي» بشأن قتل شاب يدعى سعيد دنبر من طرف شرطي مغربي أن «ذلك كان جريمة تدخل في خانة الحق العام، والشرطي صدر في حقه حكم بالسجن 15 سنة بتهمة القتل الخطأ، في الوقت الذي تتحدث هذه المؤسسة وكان الفاعل لم يعتقل أصلا، وهو الآن يقضي عقوبته».

وخلص الصبار إلى أن ما يمكن أن يحدث من انتهاكات في الصحراء المغربية ليس استثناء، حيث إن تأسيس الجمعيات من طرف بعض النشطاء تقابل أيضا في بعض الحالات بالرفض في الشمال وليس فقط في الجنوب المغربي.

من جانبه، سجل المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن الحديث عن توسيع مهام بعثة «المينورسو» لم يبدأ فقط مع مقترح مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، بل سبق للمغرب أن عبر، خلال الاستعراض الشامل لحقوق الإنسان في سنة 2008، عن رفضه هذه التوصية وقبل 128 توصية من بين 148 توصية.

وسجل الهيبة أن «مناقشة هذه القضايا تستوجب استخلاص بعض الدروس على مستوى تطوير آليات هيئات الحكامة في مجال حقوق الإنسان ببلادنا كمؤسسات الوسيط وعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو المجال الذي لا زالت تواجهنا فيه الكثير من التحديات».

ودعا المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان إلى أن يلعب المجتمع المدني الوطني دورا أكبر في مجال حقوق الإنسان، لأنه «أصبح فاعلا كبيرا في مجال حقوق الإنسان، وأصبح يلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرارات في منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولهذا يجب علينا تعزيز قدرات المجتمع المدني ليقوم بدوره ولا نترك هذا للأزمات والأوقات المحرجة» يضيف الهيبة.

# مع قهوة الصباح

2013/4/10

مباشرة بعد نجاح دبلوماسية اللحظات الأخيرة في «تلطيف» بعبع «حقوق الإنسان»، الذي حرك المغرب الرسمي والأحزاب، وخلق حالة خوف لدى صانع القرار السياسي من أن يكون ملف الصحراء قد اتجه وجهة أخرى، وبعد أن كانت أمريكا قاب قوسين أو أدنى من أن تتحول إلى بلد «عدو» للمغرب، عاد المغرب الرسمي، وقبل أن يجف حبر المسودة المعدلة التي تعرض، اليوم، على مجلس الأمن لإجازتها، إلى سابق عهده في الإشادة بـ«العلاقات الأمريكية التاريخية» التي تصمد في «وجه الأعاصير والتحديات» مهما كانت طبيعتها.

والمحير فعلا أن هذا الكلام ونقيضه يصدر عن «محللين» يؤتى بهم «مكرفطين» إلى التلفزيون الرسمي على وجه «الاستعجال» كي يدلوا بدلوهم في النوازل والمستجدات.

طيب. لقد كسبنا جولة، وعدل القرار الذي كان سيفتح المنطقة على توتر جديد، لكن هذا ليس نهاية الشوط، ولا يعني كسب الحرب، وليس مؤشرا كي ندخل «الخيول إلى الإسطبلات كي تستريح».

فبعد غد، سيكون المغرب ملزما بتطبيق القرار الجديد لمجلس الأمن والقاضي بـ«ضرورة احترام حقوق الإنسان»، بما يعني ذلك من تطوير للأداء المهني للجمعيات العاملة في مجال حقوق الإنسان في المغرب ومنحها صلاحيات واسعة للعمل والدفع بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مستوى هيئة التحكيم، التي تقف في الوسط من كل المنظمات الحقوقية الوطنية وتقدم كل ظروف العمل للهيئات الأجنبية التي ترغب في العمل في مناطق الصحراء أو في غيرها.

كما يقتضي، أولا وأخيرا، عدم الاستسلام للنوم في العسل والخروج من وهم «أصدقاء المغرب»، والدخول مباشرة، وعلى وجه الاستعجال، في برنامج حاسم لتطوير أداء الدبلوماسية المغربية. فالنزاع حول الصحراء مستمر، ولحظة اليوم ربما ستتكرر بشكل أقوى في المستقبل القريب وليس بيننا وبين الحافة إلا عشب قليل، فحذار!

# الصبار: انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء ليست استثناء

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن انتهاكات حقوق الإنسان لا تختلف حدتها في مدن الجنوب أو الشمال. الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان انتقد الدفاع عن إسناد رقابة حقوق الإنسان لهيئة دولية. «إن الذين يدافعون من الداخل عن توسيع مهام المينورسو يخلطون بين «المينورسو» كآلية أممية لمراقبة النزاعات وبين الآليات الأممية المنبثقة عن الاتفاقيات الدولية» يقول الصبار.

في الوقت نفسه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان استعرض صبيحة أمس من خلال لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب عددا من الملاحظات التي سجلت في التقارير الدولية حول وضعية حقوق الإنسان في الصحراء. الصبار قال إن جل التقارير تحدثت إما عن مس الحق في الحياة ، أو ادعاء المس بالسلامة الجسدية، والاعتقال غير النظامي، واستعمال القوة ضد المظاهرات السلمية وتأسيس الجمعيات وحرية التعبير. الصبار قال إن حالة المس بالحق في الحياة التي تحدث عنها تقرير مركز روبرت «بأنها إعدام شاب صحراوي يدعى سعيد

محمد الصبار

محجوب الهيبة

دنبر من طرف شرطي مغربي» كانت في الواقع جريمة تدخل في خانة الحق العام، وحوكم الشرطي ب15 سنة بتهمة القتل الخطإ، في الوقت الذي ما زالت «هذه المؤسسات تتحدث وكأن الفاعل لم يعتقل أصلا بينما هو يمضي عقوبة قاسية لا تتناسب مع ما قام به» بحسب قول الصبار. في العموم يقول الصبار إن الانتهاكات التي تقع في الصحراء ليست استثناء خاصا بأقاليم الجنوب، فتأسيس الجمعيات من طرف نشطاء يقابل بالرفض في عدد من الحالات في الشمال كما في الجنوب.

المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان الذي كان حاضرا في الاجتماع ذاته الذي عقدته لجنة العدل والتشريع في تزامن مع الرجة التي أحدثها مقرر الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان يروم توسيع مهام المينورسو، قال إن الحديث عن توسعة هذه المهام لم يبدأ فقط مع مقرر مندوبة الولايات في مجلس الأمن بل منذ 2008 عندما قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان إبان الاستعراض الشامل لحقوق الإنسان توصية في هذا الخصوص وهو ما رفضه المغرب رفضا مطلقا في ساعتها وقبل 128 توصية من بين 148 توصية تقدم بها المجلس آنذاك. مع ذلك قال المحجوب الهيبة إن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في المغرب لم يتحدث عن آلية لمراقبة حقوق الإنسان، لكنه تحدث عن رقابة آلية ومستقلة، وهذا ليس نقاش جديد ولكنه كان من قبل المقرر الأممي للتعذيب في المناطق الجنوبية. الهيبة قال بالمقابل إن مناقشة هذه القضايا تستوجب استخلاص بعض الدروس على مستوى تطوير آليات هيآت الحكامة في مجال حقوق الإنسان ببلادنا كمؤسسات الوسيط وعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهو المجال الذي ما زالت تواجهنا خلاله الكثير من التحديات». المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان دعا إلى دور أكبر للمجتمع المدني الوطني في مجال حقوق الإنسان، «المجتمع المدني، يقول الهيبة، أصبح فاعلا كبيرا في مجال حقوق الإنسان وأصبح يلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرارات في منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، ولهذا يجب علينا تعزيز قدرات المجتمع المدني ليقوم بدوره ولا نترك هذا للأزمات والأوقات المحرجة».

الجيلالي بنحليمة

9957/3

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

# المغرب ضمن 16 % من الدول الملتزمة بحقوق الإنسان الدولية

27/4/1

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان محجوب هيبة أن المغرب ضمن 16 في المائة من الدول التي تلتزم بتقديم تقارير حول حقوق الإنسان تنفيذا للاتفاقيات الدولية التي وقع عليها، مؤكدا أن جل الدول لا تحترم هذه الاتفاقيات الدولية عكس المغرب الذي حرص على تطبيق بنودها بالكامل.

وأعطى الهيبة الذي كان يتحدث خلال اجتماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول «وضعية حقوق الإنسان في ضوء مستجدات قضية الوحدة الترابية» مجموعة من أمثلة هذا الالتزام المغربي بحقوق الإنسان الدولية، مذكرا أن المغرب التزم بتقديم 18 تقريرا حول اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، وعدة تقارير حول اتفاقية العهد الدولي ضد التمييز، وتقارير أخرى مرتبطة باتفاقيات التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب التي قدم المغرب بخصوصها أربعة تقارير وتقريرين حول اتفاقية حقوق الطفل ومجموعة من التقارير الأخرى حول اتفاقيات تشمل جميع الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية.

كما أكد الهيبة أن المغرب انخرط في البروتوكولات المكملة لهذه الاتفاقيات منها بروتوكول زيارة أماكن الحرمان من

> **الصبار والهيبة يؤكدان احترام حقوق الإنسان في الجنوب كما في الشمال**

الحرية، وبروتوكالات تعطي صلاحيات استقبال الشكايات الفردية خصوصا تلك المتعلقة بحقوق المرأة.

ومن جانبه، كشف الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار مغالطات بعض المؤسسات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في تقاريرها حول المغرب بخصوص ادعائها وجود اختطافات ومس بالسلامة الجسدية وادعاءات استعمال القوة ضد المظاهرات السلمية، وأعطى الصبار مثالا على ذلك بمؤسسة روبرت كينيدي التي قال إنها ادعت أنه سجلت في المغرب 15 حالة اختطاف في سنة 2012، وهو الادعاء الذي وصفه الصبار بالكاذب لكونه لم تسجل أي حالة اختطاف خلال هذه السنة سواء في الأقاليم الجنوبية أو في الشمال أو في أي منطقة بالمغرب، كما استنكر الصبار استغلال هذه المؤسسة لجريمة تدخل في إطار الحق العام ومحاولتها تسييسها وإدراجها ضمن انتهاكات حقوق الإنسان، ويتعلق الأمر وفق الصبار بالشاب الذي تعرض للقتل من طرف شرطي، واعتبر الصبار أن هذه الجريمة تدخل في إطار الحق العام وأن الشرطي المعني بالأمر أدين بـ15 سنة سجنا بتهمة القتل الخطإ ومع ذلك ماتزال المؤسسة المذكورة تدعي أن المتهم لم يعتقل أصلا.

**لحسن اكودير**

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

# الصبار يطرح الخلط بين آلية المينورسو وآليات أخرى والهيبة يقر بدور المجتمع المدني في قرارات الأمم المتحدة

■ عبدالنبي مصلوحي

3/4568

في سياق التفاعلات مع ما أثاره موضوع حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية من جدل على اثر المسودة الأمريكية، وبالتزامن مع ما تداولته قصاصات الأنباء منذ مساء أول أمس حول مصير التقرير الامريكي، قدم المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان أمس الأربعاء داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب عرضا حول تفاعل المغرب مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مؤكدا ان المسودة الأمريكية تجعلنا أمام عدة تساؤلات حول حقيقة الأمر في ما يخص منظومة حقوق الإنسان، مشيرا إلى انه عندما نناقش مثل هذه القضايا، فيجب ان نستخلص بعض الدروس على مستوى تطوير آلياتنا الوطنية، مقرا ان هناك تحديات مازالت تواجه المغرب للنهوض بها لحماية حقوق الإنسان، مثلما أوضح في هذا العرض الذي تم تأجيل مناقشته إلى وقت لاحق داخل اللجنة بطلب من رؤساء الفرق النيابية.

■ تتمة ص 3

# الصبار يطرح الخلط بين آلية المينورسو وآليات أخرى والهيبة يقر بدور المجتمع المدني في قرارات الأمم المتحدة

3/4568

تتمة ص 1

■ عبدالنبي مصلوحي

ان هذه المناسبة التي يعرض فيها واقع حقوق الإنسان في مجلس الأمن إلى النقاش، يجب ان تسائلنا حول مدى انسجام مكونات الشعب المغربي، و مدى الحرص على الرفع من مستوى التنسيق ومراعاة ادوار المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، مؤكدا ان هذا الفاعل أضحى اليوم يلعب دورا أساسيا في اتخاذ القرارات في منظومة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، ما يطرح على المغرب سؤال تعزيز قدراته ومعرفة حاجياته من اجل تفعيل دوره.

هذا، وأوضح المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، بخصوص مراقبة حقوق الإنسان ان أي آلية خارج منظومة الأمم المتحدة لا يمكن القبول بها، مسجلا تفاعل بلادنا تفاعلا متواصلا وأساسيا في هذه المنظومة، وأنه بالنظر إلى النواة الصلبة لحقوق الإنسان، نجد المغرب فاعلا كبيرا فيها، فهو منخرط، يقول الهيبة في جملة من الاتفاقيات المقرونة بآليات مراقبتها، وهو من الدول التي تف بالتزاماتها بخصوص هذه الآليات، والأمم المتحدة، يؤكد المحجوب الهيبة، تأخذ بهذا جيدا.

كما لم يفت المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، وهو يقدم تشخيصا للواقع الحقوقي في بلادنا في ظروف يحاول أعداء وحدتنا الترابية توظيف هذا الملف، ان يشير إلى ان المغرب اليوم هو في مرحلة متقدمة بالنسبة لحقوق الإنسان، حيث أضحى في موقع يسمح له بالانخراط في بروتوكولات اختيارية.

وحول تقرير بان كي مون الأخير الذي أوصى فيه بآلية مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء المغربية وتيندوف، أوضح المحجوب الهيبة، انه لم يتحدث عن آلية معينة لمراقبة حقوق الإنسان، وإنما تحدث فقط عن رصد مراقبة محايدة دون تحديد ماهيتها ، معتبرا ان هذا النقاش ليس جديدا.

فيما محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد قدم من جانبه بذات اللقاء قراءة تفصيلية لمضامين مختلف التقارير الدولية التي تناولت حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية، ومهمات بعثات المينورسو الموزعة في بؤر التوتر في العالم، موضحا ان الواقع المتقدم الذي توجد عليه وضعية حقوق الإنسان في الصحراء المغربية لا تسمح بان تتولى المينورسو مراقبته، موضحا الخلط الحاصل بين آلية المينورسو وآليات أخرى في مناقشة القرار الأمريكي الذي تضمنته المسودة المقدمة لمجلس الأمن، وبخصوص تقرير روبيرت كنيدي، فقد أوضح الصبار انه يطرح إشكالية التواصل والتسويق للمجهودات التي يبذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان، مشيرا إلى ان التقارير الدولية التي تناولت هذا الموضوع لم تخل من مغالطات.

# مركز روبرت كيندي يغض الطرف عن الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بمخيمات تندوف

9384/6

كشفت دراسة تحليلية نشرت على الموقع الإلكتروني لمنظمة (فوريين بوليسي أسوسييشن) أن التقرير الذي أعده مركز روبرت كيندي للعدالة وحقوق الإنسان "غض الطرف عن التعسفات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. التي تقترفها جبهة البوليساريو في مخيمات تندوف".

وقال صاحب هذه الدراسة. كيلفين دارك. وهو خبير في التواصل الاستراتيجي بواشنطن. إن "العديد من المنظمات غير الحكومية المرموقة على الصعيد العالمي. كاللجنة الأمريكية للاجئين والمهاجرين. أكدت القيود الصارمة التي تفرضها ميليشيات البوليساريو على السكان المحتجزين بمخيمات تندوف".

وأبرز أن هذه التقارير كشفت أيضا وجود "مركز لاحتجاز الأمهات العازبات بمخيمات تندوف". مضيفا أن شخصا تمكن من الهرب من هذه المخيمات أكد أنه تعرض للتعذيب قبل أن يوضع هو وزوجته في حاوية لمدة ثلاثة أشهر.

ومن جهة أخرى. أشارت الدراسة إلى أن تقرير مركز روبرت كيندي غض أيضا الطرف عن عدم السماح للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بزيارة مخيمات تندوف دون الحصول على إذن من جبهة البوليساريو. التي تفرض. إذا ما تمت هذه الزيارات. مراقبة صارمة عليها.

وأشارت الدراسة أن "البوليساريو وأنصارها. كمركز روبرت كيندي. يحاولون تقديم صورة مغلوطة ووهمية عن الحياة في مخيمات تندوف.

وبالمقابل. أبرز كيلفين دارك أن حقوق الإنسان يكفلها الدستور المغربي ليس فقط في الأقاليم الجنوبية. ولكن بمجموع التراب الوطني "دون تمييز". مذكرا في هذا السياق بأن المغرب أحدث المجلس الوطني لحقوق الإنسان. في سياق عام. تنخرط فيه منظمات المجتمع المدني.وسجل أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. لاسيما "هيومن رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية. تقوم بزيارات منتظمة لمختلف جهات المملكة. حيث تقوم بتحقيقات وتعقد ندوات صحفية بكل حرية. وخلصت الدراسة إلى أنه "في الوقت الذي نقترب فيه من تصويت بمجلس الأمن على تمديد مهمة بعثة المينورسو بالصحراء. فإنه لا ينبغي أن تنطلي على الولايات المتحدة مناورات البوليساريو. التي تبحث عن تحريف طبيعة مهمة بعثة أممية. يفترض أن تسهر على حفظ السلام خلال فترة محدودة زمنيا".

# تدابير لا بد منها

93611

بقلم الأستاذ احمد العلوي الحمدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الدستوري

بعد أن لوحت الإدارة الأمريكية بمقترح توسيع صلاحيات (المينورسو). لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في أقاليمنا الجنوبية، كان من الطبيعي ومن الضروري ان يتحرك المغرب، بكل طاقاته وإمكانياته، لمواجهة هذا المخطط والعمل على عدم تمريره عبر مجلس الأمن.

وقد كان للتحرك المغربي بقيادة جلالة الملك ثماره ونتائجه المشروعة، بحيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن سحب مقترحها، وإبعاد فكرة توسيع اختصاصات البعثة الأممية لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في أقاليمنا الجنوبية.

وبذلك يكون المغرب قد حقق نصرا ديبلوماسيا مهما، وهو انتصار يستند الى الشرعية والمشروعية التي تدعم الموقف المغربي من النزاع المصطنع حول الصحراء المغربية. ولاشك ان النتيجة التي حصل عليها المغرب لها دلالات قوية أنهم الملف برمته، وكذا الأوضاع في المنطقة، ومسلسل البحث عن الحل السلمي المقبول.

وفي أفق هذا البحث ينتظر بعد التقرير الذي قدمه المبعوث الأممي روس، أن يصادق مجلس الأمن على تمديد مهمة المينورسو لسنة أخرى. مما يعني ان المغرب سيكون عليه أن يواصل ويعزز يقظته على كل المستويات. خاصة بعد الإشارات المعبرة عن حالة اليأس والإحباط الصادرة عن الجماعة الانفصالية وخصوم وحدتنا الترابية.

ولعل من الجوانب الإيجابية لهذه المحطة التاريخية، أنها تحفز كل مكونات الصف الوطني المغربي على التدقيق فيما هو ممكن من المبادرات وماهو مطلوب على مستوى التحرك الاستراتيجي وتعبئة الوسائل المتوفرة للملف المغربي واوراقه الرابحة.

في هذا الاتجاه يتطلب الأمر، ولاشك، النظر إلى أفق ما بعد النجاح المحقق في التصدي لمناورة ما سمي بـ (مراقبة حقوق الإنسان)، والحرص على عدم ترك أي فرصة أو هفوة يمكن أن يستغلها الخصوم وبعض الأطراف الأخرى لمحاولة وضع المغرب أمام أي مأزق جديد. من أجل ذلك نرى انه من الضروري الحرص كل الحرص على ترسيخ وتعزيز وتوسيع مكتسبات المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية. فعلى المغرب، وهو يدافع عن حقه وسيادته الوطنية، أن يبرهن للعالم - المرة تلو الأخرى — انه يصون حقوق الإنسان ويحترم ممارستها الفعلية للجميع وفي كل مناطق وجهات البلاد بما فيها، أقاليمنا الجنوبية.

وما حققه المغرب في مجال حقوق الإنسان، ما هو إلا مكتسب من ضمن الإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية التي ولجها المغرب ودشنها الخطاب الملكي يوم التاسع من مارس 2011.

وهذه الإصلاحات والمكتسبات لا يمكن إلا أن ترفع من شان بلدنا وتقوي مكانته في العلاقات الدولية وفي المحافل القارية والجهوية والإقليمية. على أن ذلك يقتضي بالضرورة تجاوز النقص الحاصل في التعريف بهذه الإصلاحات وتسويقها لدى المجتمع الدولي والتعريف بها في مختلف المحافل والمنتديات وبما يعمل على تحسين صورة المغرب ويعزز علاقاته وصداقاته، مع جميع الدول الديمقراطية العريقة.

في نفس سياق تقوية الإصلاحات، بما يخدم القضية الوطنية، ينبغي تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتوسيع صلاحياته، بما فيها التدخل وفضح أي خرق او تجاوز، وذلك حتى تتقوى مصداقيته ومكانته ليس في بلدنا فحسب، بل بين المؤسسات الحقوقية ولدى المنظمات الدولية التي تعنى بحقوق الإنسان.

ثم هناك دور الجالية المغربية في الخارج، حيث على الوزارة المكلفة بمغاربة العالم أن تبادر إلى إقامة اتصال دائم بالجالية وجمعياتها في بلدان الاستقبال وتشجيعها على توسيع نشاطها ودورها في الدفاع عن مغربية الصحراء، وايضا وبالخصوص في التصدي لتحركات ومخططات (خلايا) الجماعة الانفصالية ومدعميها في تلك البلدان.

وتعتبر مسؤولية الخارجية والجهاز الديبلوماسي كبيرة في هذا السياق. فوزارة الشؤون الخارجية مفروض أن تكون في حركة وتعبئة دائمتين للقيام بمهامها المتعددة وبالتقيد بجعل القضية الوطنية من أهم اولوياتها. وفي نفس الوقت ينبغي ان تكون هذه الوزارة منفتحة على الأحزاب السياسية وعلى كل هيآت المجتمع المدني وأن تمدها بكل التطورات والمستجدات التي تهم أي قضية مصيرية لبلدنا، وتقدم لها الدعم المادي واللوجيستيكي لتقوم بزيارات متواصلة إلى العديد من الدول الأخرى، أو ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الموازية قصد الدفاع عن قضايانا المصيرية.

وفي المجال الخارجي هناك ايضا الجالية اليهودية المغربية المتشبثة بأصولها وارتباطها ببلدها الأصلي المغرب والتي يمكن أن تنخرط بدورها في التعريف بالقضية الوطنية والدفاع عن مشروعية الحق المغربي. وبهذا الخصوص فهناك شخصيات يهودية مغربية وازنة داخل مؤسسات الدولة مثل السيد اندري ازولاي مستشار جلالة الملك والسيد سيرج بردبغو الكاتب العام للطائفة اليهودية بالمغرب وغيرهما والذين عليهم أن يبقوا على اتصال دائم مع جاليتنا اليهودية بالخارج التي يمكنها أن تقوم بدور فعال يخدم قضايا المغرب.

كما يتعين على سفراء المملكة بالعواصم العالمية أن يعملوا على التواصل مع النخب الفاعلة من أحزاب وهيآت في تلك الدول وإقامة الندوات الصحفية وغيرها من أشكال التواصل للتعريف أكثر بالمغرب وبالتطور الديمقراطي الكبير الذي يشهده، هذا بالإضافة إلى أنه يجب عليهم التواصل الدائم مع جاليتنا هناك لتلعب دورها بحس وطني كبير.

وعلى مستوى تفعيل دور المؤسسات الوطنية هناك أيضا المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية الذي حان الوقت لإعادة هيكلته وضخه بدماء جديدة وخاصة من الشباب المنتمي لتلك الأقاليم الذي في مقدرته خوض كل النقاشات والمطارحات مع الطرف الآخر ومواجهته بالحقائق الموضوعية.

أما على الساحة الدولية فكل المؤشرات تفيد بأن مصلحة المغرب وقضيته الوطنية تستوجب تنويع علاقاته وشراكاته وعدم حصرها في محور معين أو إبقائها في سلة واحدة قد تنقلب عليه في أي لحظة.

هذه جملة من تدابير نعتبرها ضرورية للتعبئة الفعالة ولتقوية إستراتيجية الدفاع عن القضية الوطنية وربحها.

Contacter l'auteur
Voir tous ses articles

# أسئلة مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء

أحمد الدغرني

الأربعاء 24 أبريل 2013 - 22:38

عندما يسمع الناس حملة السلطة المغربية ضد المراقبة الدولية لحقوق الإنسان في الصحراء يشعرون بالتناقض في موقف المخزن، فمن جهة يقبل مراقبة وقف إطلاق النار في الصحراء من طرف المينورسو، مع العلم أن إطلاق النار هو اعلي درجة الخطورة بالمقارنة مع انتهاكات حقوق الإنسان العادية مثل التعذيب والمنع والسجن..، وهو أيضا يقبل أحيانا تنظيم الزيارات للوفود الأجنبية إلى الصحراء ويطلعهم على أحوال السكان وتواجد الإدارة والجيش والأمن المغربي، وأحيانا لا يقبلها، ولكن لا يقبل أن يراقب الأمم المتحدة حقوق الإنسان في الصحراء؟ يركز الدبلوماسيون المخزنيون حملتهم على مراقبة حقوق الإنسان باعتبارهم إياها أعلى درجة المراقبة ويعتبرونها تمس بالسيادة، أي أنها مراقبة سياسية في نظرهم، فهل معنى ذلك أن السيادة ترتبط بخرق حقوق الإنسان؟ كما يركزون على كون المغرب يتوفر على آليات داخلية لمراقبة حقوق الإنسان مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والترسانة القانونية التي تجرم انتهاكات حقوق الإنسان وتعرض مرتكبيها لمحاكمات قضائية، وكذالك وجود تسمية جديدة لوزارة تجمع بين العدل وحقوق الإنسان مع العلم أن كبار الأمنيين ومحيط القصر الملكي هم الذين يعينون آليات مراقبتهم ليصبح أولياء نعمتهم وأتباعهم في وظائف المراقبين ...

أي أن المغرب لا يتوفر على آلية مستقلة لا تخضع للتعيين المخزني، ويتساءل الناس هل المراقبة الدولية لحقوق الإنسان ايجابية آو سلبية بالنسبة لمصالح الشعب المغربي؟ وقبل كل شيء لابد من التأكيد على أن انتهاكات حقوق الإنسان تتعلق بمهام الحكام وأجهزة الأمن وأنواع الجيوش ولا تتعلق بجمهور الشعب، ولا تشتد مراقبة الأمم المتحدة إلا اذا عجز الشعب المغربي عن مراقبة حكامه، وهل يتوفر المغرب على رقابة شعبية على كبار الأمنيين؟ وبالضبط هل يتوفر الشعب على وسائل مراقبة سلوك حكامه في الصحراء؟ مع العلم أن هناك شخصيات تتحكم في الصحراء تتميز بكونها مخلدة في الوظائف فمثلا منذ وفاة الجينيرال الدليمي سنة 1983اسندت مهامه إلى أسماء مستقرة قبل وجود المينورسو وبعده، في فترة الحرب والسلم،وهناك شخصيات أمنية وعسكرية استقرت في مناصبها حتى قبل سنة 1975التي تعتبر بداية فترة دخول السلطة المغربية إلى الصحراء، والمغاربة يشاهدون الكونكريس الأمريكي وهو يستدعي الجينيرالات ويستنطقهم أمام كاميرات التلفزة حول سلوكهم ويوقفهم عن مهامهم بسبب الأخطاء التي يرتكبونها.

إن مراقبة وقف إطلاق النار تعني أيضا مراقبة وقف إطلاق النار على المتظاهرين سلميا والمحتجين، والذين يعتصمون في المخيمات..وستكون المراقبة لصالح المغرب اذا حرر مندوبو المينورسو تقارير تفيد احترام المغرب لحقوق الإنسان كما ستكون سلبية اذا حدث عكس ذلك، إن المخزن المغربي يركز على رغبته في أن يكون نموذجا سياسيا مقبولا من الأمم المتحدة ولكنه هذه المرة فتح واجهة صراع جديد يتجاوز مستوى الصراع مع البوليساريو، ويتجاوز الصراع مع الجزائر، ليضيف إلى صراعاته الجهوية الصغيرة صراعا ضخما مع الولايات المتحدة تحت غطاء رفض مندوب الأمم المتحدة في الصحراء وهو روسو الذي ينتمي إلى جنسية الولايات المتحدة، وسيتطور الوضع المتأزم إلى فتح صراع مع المنتظم الدولي،وهنا تظهر خطورة خوف الأمنيين المغاربة من الأمم المتحدة.

لكونها قد تعرضهم لمتابعات محكمة العدل الدولية، اذا ثبت من تقارير المينورسو وجود انتهاكات لحقوق الإنسان، ويظهر التناقض جليا في قبول المغرب لدخول القوات الدولية إلى مالي وسيطرة الجيش الفرنسي على ازاوض، ورفضه للتدخل في الصحراء، والكل يعلم أن نموذج مالي هو الذي يمكن أن تطبقه الدول الكبرى ذات المصالح في المنطقة اذا استفحلت الحركة الانفصالية في الصحراء، وقد دخلت هذه الدول طولا وعرضا في مالي وبدأت تدريب الجيش المالي على ما تسميه احترام حقوق الإنسان، والمينورسو ستراقب العسكريين والأمنيين والحكام، وستطبق عليهم النموذج الأمريكي بتوقيف قائد القوات الأمريكية في الشرق الأوسط بمجرد تهمة مغازلة امرأة بواسطة البريد الاليكتروني، وهناك ظاهرة أخرى وهي أن المغرب يتوفر على لوبي نائم كان يتصيد المناسبة للهجوم على الولايات المتحدة وتغذية الحقد ضدها في المغرب، ليس بسبب الصحراء ولا روح المواطنة المغربية، ولكن للانتقام واخذ الثأر لما فعلته اميريكا ضد صدام حسين والكدافي وحسني مبارك ولعائلة حافظ الأسد، أو لأسامة بلادن..وسبب الأموال التي كان هؤلاء يغدقونها على هذا اللوبي الذي تسابق للتعبئة المخزنية ضد مراقبة حقوق الإنسان.

Contacter l'auteur
Voir tous ses articles

# روس لمجلس الأمن : مسؤولي المجلس الوطني لحقوق الانسان بالصحراء يؤكدون تقصير السلطات.

أحمد العالمي . كود . الرباط
الاربعاء 24 أبريل 2013 - 16:24

قدم المبعوث الأممي للصحراء كريستوفر روس إحاطة حول عمله إلى مجلس الأمن تناولت تطورات القضية و تصوراته للتقدم نحو حل لها . وقد تضمنت إحاطة روس نقله لمجموعة من الشهادات و المواقف التي عبر عنها بعض الأفراد الذي التقى بهم خلال جولته الأخيرة.

ومن بين ما قاله كريستوفر روس في إحاطته لمجلس الأمن، حصلت "كود" على نصها ، أن مسؤولي اللجان الجهوية التابعة للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالعيون و الداخلة قد عبروا له عن عدم تجاوب السلطات المحلية مع التوصيات التي يقدمونها لها ، وأن ذلك التجاهل يساهم في فقدان مصداقيتهم لدى الساكنة.

تجدر الاشارة إلى أن عمل اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالصحراء يشكل نقطة الضوء الوحيدة في كل التقارير الحقوقية الصادرة مؤخرا و التي أدانت جميعها المغرب بما فيها تقرير الخارجية الأمريكية الصادر يوم الجمعة الماضي .

الخبر
EL KHABAR

## الهيبة: المغرب ضمن 16 ٪ من الدول التي تحترم المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

11586

# الصبار: الانتهاكات شمال المغرب أكبر من جنوبه

■ الرباط- خ.م

أكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن الانتهاكات التي تقع بالصحراء ليس حصرا على المناطق الجنوبية خصوصا أن بعض انتهاكات شمال المغرب أكبر من جنوبه.

وأضاف الصبار، في لقاء داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لدراسة موضوع «وضعية حقوق الإنسان في ضوء مستجدات قضية الوحدة الترابية»، أن العنف المفرط ضد المظاهرات في الشمال أكبر من الجنوب والإجراءات القضائية قد تنتفي في الشمال أكبر من الجنوب. واستغرب كيف تستدعي وضعية حقوق الإنسان بالصحراء أن تتولى قوات المينورسو مراقبتها.

من جهته أكد المندوب الوزاري لحقوق الإنسان المحجوب الهيبة، أمس الأربعاء، أن المغرب ضمن 16 في المائة من الدول التي تحترم المعاهدات الدولية حول حقوق الإنسان، وذلك رغم التأخر المسجل سابقا، إذ أنه منذ سنتين لم يبق هناك تأخر مقارنة مع دول المنطقة أو الدول الأخرى.

وأكد في تدخله المعنون بـ«وضعية ممارسة الاتفاقية للمملكة وتفاعلها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، أنه لا يمكن القبول على جميع المستويات بمراقبة حقوق الإنسان من طرف المينورسو، لأن المغرب طرف في اتفاقيات حقوق الإنسان، وما زال يساهم في تطوير حقوق الإنسان

من جهته، نفى محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، العديد من الانتهاكات التي جاءت على لسان المنظمات الدولية الخاصة بالسنة الماضية.

Contacter l'auteur
MOHAMED LAGHDAF ABOUK
Voir tous ses articles

# اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير تنظم قافلة حقوق الإنسان إلى أقاليم جهة سوس ماسة درعة وفق البرنامج المرفق:

أكادير24

ستنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان اكادير قافلة "حقوق الإنسان " في الفترة الممتدة من 27 ابريل إلى 16يونيو 2013،تحت شعار: " حقوق الانسان ...حماية...نهوض...اثراء"، و ذلك أجرأة لدور و اختصاصات المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان و إشاعة الثقافة المرتبطة بها و ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة في مجالات التربية والتعليم و التكوين و الإعلام والتحسيس ،تفعيلا للأرضية المواطنة ولفلسفة اشتغال المؤسسة المبنية على استراتيجية القرب والمشاركة، و تنفيذا لتوصيات اللجنة في دورتها السنوية الرابعة المنعقد يوم 30 مارس 2013.

و تهدف هذه القافلة إلى التعريف بدور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، و تعبئة الفاعلين و الشركاء المحليين من أجل توطين ثقافة حقوق الإنسان محليا من خلال تنفيذ البرامج ذات الصلة بالحماية و النهوض و الإثراء ،كما تسعى إلى تعزيز التواصل بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان من خلال :التعريف به و بلجانه الجهوية في الوساطة بين المجتمع و الإدارة ؛اعتمادا على المقاربة التشاركية مع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي و الجهوي خلق شراكات مع الفاعل العمومي و المؤسساتي؛ كما انها تهدف الى خلق علاقات التنسيق و التعاون مع المجتمع المدني من خلال تعبئة الخبرات و الشخصيات العمومية و الفعاليات المحلية؛ لتأصيل ثقافة و فكر حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم، و خاصة الجامعي و تيسير إمكانية البحث العلمي في المجال و تطويره لخلق تراكم فكري يسند الممارسة الميدانية و يجعل الفاعل في مجال الإعلام شريكا حقيقيا متفاعلا في مجالات التحسيس و الحماية و النهوض، و دعمه من خلال تقوية قدراته في مجال الرصد و التتبع.

ويتضمن برنامج القافلة ما يلي:

- اليوم الافتتاحي للقافلة:

27 ابريل2013 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا بساحة ايت سوس اكادير .

- محطات القافلة:

1- اكادير : 27 – 28 ابريل 2013

2- تيزنت :5 -6 -7ماي 2013

3- تارودانت :10-11-12ماي 2013

4- اشتوكة ايت باها :1-2 يونيو 2013

5- طاطا: 8 -9 يونيو 2013

6- انزكان :15-16 يونيو 2013

# La stigmatisation des malades mentaux une atteinte aux droits de l'Homme

*L'approche adoptée ne doit pas être purement médicale*

6657/4

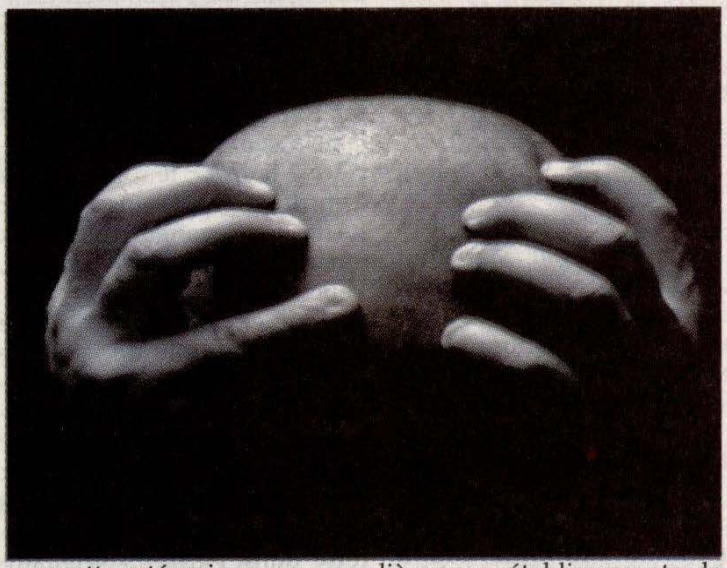

La stigmatisation des personnes atteintes de maladies mentales et psychiques demeure une réalité dans notre société et il est temps d'agir contre cette attitude qui porte atteinte aux droits de ces personnes, a affirmé à Al Hoceima, le psychiatre et membre du Conseil national des droits de l'Homme, Omar Bettas.

La société, les médias voire les professionnels du secteur de la santé mentale portent un regard stigmatisant sur cette couche sociale, et contribuent ainsi à son isolement et à la détérioration de son état psychique, a souligné M. Bettas, lors d'une table ronde organisée ce week-end sous le thème "L'état des lieux de la santé mentale à la lumière du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)".

Le traitement de ce genre de maladies nécessite une approche qui ne soit pas purement médicale, mais qui va prendre en considération les aspects psychologiques, sociologiques et anthropologiques, a-t-il estimé, appelant à mener des actions de sensibilisation et de communication ciblant tous les acteurs de la société dans le but de changer nos comportements envers cette catégorie.

Pour sa part, le membre du barreau des avocats de Casablanca, Mustapha Naoui, a relevé que ce sujet interpelle notre sens de la citoyenneté et des droits de l'Homme, notant que la Constitution de juillet 2011 vient ancrer ces valeurs et promouvoir les principes d'équité et d'égalité entre les citoyens, en accordant un intérêt particulier aux couches les plus vulnérables.

Les malades mentaux et psychiques ont le droit à un accès équitable aux services administratifs et de soins de l'Etat, a relevé M. Naoui, soulignant que le Maroc a signé une série de conventions internationales visant à aligner notre pays sur les normes et standards internationaux.

En outre, M. Naoui a appellé les autorités et les parties concernées à effectuer des visites périodiques et régulières aux établissements de soins dédiés à cette frange sociale pour s'enquérir des conditions d'hébergement, de traitement et de prise en charge de ces personnes, qui nécessitent des moyens spéciaux et des ressources humaines formés pour accompagner cette catégorie de patients.

Initiée par la Commission régionale des droits de l'Homme Al Hoceima-Nador, cette rencontre s'inscrit dans le cadre des recommandations du CNDH comprises dans le rapport thématique sur la santé mentale et les droits de l'Homme publié le 11 septembre dernier.

Ont pris part à cette rencontre les représentants des départements concernés (santé, justice et autorités locales) ainsi qu'une pléiade d'universitaires, de spécialistes et d'acteurs associatifs.

Contacter l'auteur
Voir tous ses articles



## في بيان للرأي العام الوطني والدولي :

## المعتقلون السياسيون السابقون ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بمدينة القصر الكبير يخوضون وقفة احتجاجية مفتوحة بالرباط مطالبين بالتنفيذ الفوري لتوصيات الإنصاف والمصالحة.

ابتداءا من صباح الثلاثاء 23 أبريل 2013 ، شرع الفرع المحلي بالقصر الكبير للمنتدى المغربي من أجل الإنصاف والمصالحة في خوض وقفة احتجاجية ونضالية مفتوحة وغير محددة أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان بمدينة الرباط وذلك تحت شعار " التنفيذ الفوري لتوصيات الانصاف والمصالحة " وتتشكل مجموعة المحتجين من المعتقلين السياسيين السابقين ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانيسان ..ولأجل ذلك وجه فرع المنتدى بالقصر الكبير إشعارا الى رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان،، كما أصدر نفس الفرع بيانا إلى الرأي العام الوطني والدولي أوضح فيه سياق هذه المبادرة الاحتجاجية وذلك بعد سياسة التسويف والمماطلة في تنفيذ التوصيات – حسب لغة البيان – وبعد سلسلة طويلة من النضالات والاحتجاجات سواء أمام باشوية مدينة القصر الكبير، أو عمالة إقليم العرائش، والمجلس الجهوي لحقوق الانسان بطنجة،، والمجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط، وأشار ذات البيان إلى المطالب المشروعة والعادلة والمتمثلة في الإسراع بإصدار توصيات تكميلية خاصة بالادماج الاجتماعي حيث لم يحصلوا عليها، وإصدار توصيات بالإدماج الاجتماعي بالنسبة لأصحاب الملفات المصنفة خارج الأجل، والتسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية لكل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان،، و دعا البيان كافة المنظمات والإطارات الحقوقية والديمقراطية والسياسية والنقابية والجمعوية والإعلامية المعنية بقضايا حقوق الانسان وكل المناضلين الغيورين على هذا الوطن ،وضحاياه السياسيين ،للحضور مع المحتجين بالرباط ابتداءا من الثلاثاء 23 ابريل 2013 .

وقد علمنا عبر الاتصال برئيس المجموعة المعتصمة بالرباط (الفرع المحلي بالقصر الكبير للمنتدى المغربي من أجل الإنصاف والمصالحة) السيد" العمراني " ان المجموعة نفذت اعتصامها خلال اليوم الاول وانها منعت من المبيت امام مقر المجلس الوطني لحقوق الانسان حيث تم ترحيل كافة المحتجين الى المحطة الطرقية " القامرة " ....لكن المجموعة عادت في اليوم الموالي لتواصل احتجاجها ...

ومعلوم أن العدد الكبير من هؤلاء الضحايا هم من معتقلي أحداث 1984 بالقصر الكبير حيث قضوا مددا سجنية ليجدوا أنفسهم بعدها عرضة للتهميش والضياع والحرمان ويأملون أن تجد مطالبهم طريقها إلى الحل .